نظرية الأسعار
عند ابن خلدون

داودي الطيب
قسم العلوم الاقتصادية
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
جامعة بسكرة

الملخص :

تعتبر نظرية الأسعار إحدى الموضوعات التي تتقاطع عندها مختلف الأفكار الاقتصادية، وفي هذا البحث نتناول نظرة ابن خلدون للأسعار من خلال استعراض مفهوم السعر وأنواع السلع وتفاعلهما، كما نتطرق إلى التحليل الاقتصادي لمدى تأثير السعر في تغيير أو ثبات العرض والطلب، وصولا إلى توضيح نظرية الأسعار عند ابن خلدون.

Résumé :

La théorie des prix est un des principaux thèmes où se croisent les différentes approches économiques. Dans notre présente recherche nous essayerons de reprendre l'approche d'Ibn Khaldoune en matière de prix en présentant le concept de prix, la typologie des biens et leur interaction. Ainsi que nous nous penchons sur l'analyse économique de l'impact des prix sur le variabilité ou la stabilité de l'offre et de la demande, pour arriver en fin à expliquer la théorie des prix d' Ibn Khaldoune.

مقدمة:

سنحاول في هذا البحث توضيح كيف تناول ابن خلدون موضوع الأسعار والمحددات الاقتصادية التي تتحكم فيها في ظل تفاعل قوى السوق.

1. مفهوم السعر وأنواعه عند ابن خلدون.

بالرغم من أن القيمة والأسعار تعتبران وجهان لعملة واحدة، إلا أن هناك بعض التفرقة من حيث عمل كل منهما، إذ تعتبر دراستها لمفهوم القيمة دراسة فكرية نظرية بالدرجة الأولى، بينما ستكون دراستها في جانب الأسعار تتركز على تفاعلات السوق عن طريق التعبير السعري في عملية تبادل السلع والبضائع وسنحاول أن نتطرق إلى هذا من خلال العناصر التالية:

1ـ1.مفهوم السعر عند ابن خلدون

يعتبر السعر الأداة التي تستخدم في البيع والشراء أو ما يعبر عنه بالتبادل، أي أن الأسعار هي وسيلة للتعبير عن قيمة السلع والبضائع عند تداولها بين الناس وقد اعتبر ابن خلدون السعر على أنه التعبير النقدي عن قيمة السلعة [1]

ولهذا فإنه لا يظهر إلا في الاقتصاد المكسبي حيث يوجد فائض في المنافع يطرح للتبادل، أما في الإقتصاد الطبيعي حيث يكون مستوى الإنتاج بسيطا، علاج الفلح فيها ومؤونة يسيرة، فالسعر في هذه الحالة لا يكون ظاهرا بشكل لا يمكن ملاحظته إلا من طرف القليل من الفلاحين
.

يقول ابن خلدون:" وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ في أسعار الحبوب كما قدمناه، لكنه خفي في الأمصار التي علاج الفلح فيها ومؤونته يسيرة، فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح"[2]. إذن فالسعر هو الوسيط النقدي وعلاقته بالقيمة علاقة وثيقة، وقد اعتبر السعر مقياس نقدي للقيمة، غير أن تقلباته السريعة وتأثره بالعوامل المختلفة جعله مقياسا غير وثيق لما يعتريه من تقلبات سريعة وكبيرة في بعض الأحيان، يعكس القيمة التي تمتاز بثبات واستقرار أكثر، وحتى يكون السعـــر مقياسا صحيحا للقيمة عليه أن يعبر بصدق عما في السلعة من قيمة [3].

وقد ورد عند ابن خلدون لفظي القيمة والأسعار، مفترقين أو مقترنين، والمتفحص في

ورودهما يجد أنه صرح باختلاف مضامينهما، وإن لم نلحظ التفرقة الصريحة والمدعمة بالأسباب كما هو الحال في الكثير من المسائل التي تعرض إليها ابن خلدون، وهناك عبارات تبين بكل وضوح أن القيمة عند ابن خلدون تختلف عن السعر في بعض الحالات يكون السعر أعلى من القيمة كقوله : " فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها " ويتبين هنا بأن السعر أعلى من القيمة نتيجة المنافسة والاستئثار . ويقول أيضا :" ... ينتهي الحال بهؤلاء المنسلخين للتجارة والفلاحة من الأمراء المتغلبين في البلدان أنهم يتعرضون لشراء الغلات والسلع من أربابها الواردين على بلدهم، ويفوضون (الأسعار) لذلك ما يشاءون ويبيعونها في وقت لمن تحت أيديهم من الرعايا بما يفرضونه من الثمن " (4).

1ـ2. أنواع السلع ومفهومها عند ابن خلدون.

يفرق إبن خلدون بين نوعين من السلع، الضرورية منها ومنها الكمالي وهذه السلع تتحدد أسعارها في الأسواق التي تعتبر مجال التعبير عن قيمة أي سلعة، و أن الأسعار هي وسيلة ذلك التعبير .

وقد بين ابن خلدون أنواع السلع الضرورية والكمالية حسب ما كان متوفرا في عصره إذ يقول:" فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة، وما في معناها، كالبقلاء والبصل و الثوم وأشباهه، ومنها الحاجي و الكمالي مثل الأدم والفواكه والملابس والماعون و المراكب، وسائر المصانع و المباني."

ويتبين من هذه العبارة إن ابن خلدون استطاع التفريق بين أنواع السلع وأعطى أمثلة عن أصنافها، فالضروري هي تلك السلع التي لا يستغني عنها بالنسبة لجميع أفراد المجتمع غنيهم أو فقيرهم على حد سواء كالسلع الغذائية وقد ذكر منها ابن خلدون على سبيل المثال الحنطة، و البقلاء و البصل و الثوم ثم حتم هذه الضروريات بكلمة "وأشباهه"، ويقصد بهذا ما يمكن اعتباره ضروريا بالنسبة لاستمرار حياة الإنسان، ومنها ما يعد سلعا حاجية وكمالية، ونلاحظ هنا بأن ابن خلدون قد جمع بين نوعين من السلع الحاجي و الكمالي و أعطى مثالا مشتركا عنهما، و كأن الحاجي في ملاحظته أخذ نفس مرتبة الكمالي. لأن الحاجي في نظر المفكرين وبالأخص الإسلاميين يأخذ مرتبته بين الضروري و الكمالي، هذا الأخير يعبر عن السلع التي تجعل حياة الناس رغيدة، وتتمثل في سلع الترفيه والتزيين مثل المباني الفاخرة و المراكب المريحة وما في شاكلتها .

وقبل أن نتكلم عن أسعار هذه السلع من الجدير بالذكر أن ابن خلدون حاول أن يعطي مفهوما لهذه السلع فورد عنه :" إن الصنائع منها البسيط ومنها المركب، والبسيط هو الذي يختص بالضروريات، والمركب هو الذي يكون للكماليات، والمتقدم منها في التعليم هو البسيط، لبساطته أولا، لأنه مختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي على نقله فيكون سابقا في التعليم، ويكون تعليمه ناقصا، ولا يزال الفكر يخرج أصنافها، (أي أصناف الصنائع الضرورية البسيطة) و مركباتها من القوة و الفعل، بالاستنباط شيئا فشيئا، على التدرج حتى تكمل، ولا يحصل ذلك دفعة، وإنما يحصل في أزمات وأجيال، إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة لا سيما في الأمور الصناعية. ولهذا تجد الصنائع في الأسعار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها إلا البسيط، فإذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع خرجت من القوة إلى الفعل "[5].

يتبين من هذه العبارة الطويلة كيف تتبع ابن خلدون مسيرة السلع و تطور مفهومها، إذ تكون بسيطة وضرورية ولكنها لا تبقى ساكنة فهي تتطور مع الفكر البشري وازدياد الحضارة و البحث العلمي حتى ترقى إلى مستوى الصنائع، وإذا دخلت عملية التصنيع فستتطور بها خلال أزمنة و أجيال تبعا لمستوى التطور الاقتصادي العام لأي بلد، حيث تتراجع في بداية التطور بعض السلع الصناعية إلى مصاف السلع الضرورية، بينما تثبت سلع أخرى ويبقى في عداد السلع الكمالية، و لكن إلى حين، فالتطور اللاحق سيجعل منها سلعا ضرورية و كهذا دواليك . وفيما يلي تفصيل لأسعار السلع الضرورية و السلع الكمالية عند ابن خلدون:

1ـــ3. أسعار السلع عند ابن خلدون. تبعا لأنواع السلع ومفهومها عند ابن خلدون فإننا سنحاول أن نتطرق لأسعار هذه السلع لنبين كيف عالجها ابن خلدون وما هي أهم الملاحظات التي أوردها بشأنها.

1ـــ3ـــ1. أسعار السلع الضرورية :

لقد لا حظ ابن خلدون في المدن التي عاش فيها تونس، بسكرة، بجاية، قلعة بني حماد، تلمسان وفاس ثم اشبيليا وقرطبة، الدور الكبير لعرض السلعة وطلبها ومدى تأثيره على حركية الأسعار هبوطا وصعودا .ويمكن القول أن ابن خلدون في تلك الفترة (القرن الرابع عشر) التي تعتبر بعيدة عن تطور علم الاقتصاد في المدارس الاقتصادية الأوربية قد توصل إلى معرفة قانون العرض و الطلب، واستطاع تفسير حركة الأسعار عن طريقه، حيث يصرح بأن الأسعار ترتفع عندما يزيد الطلب، وتنخفض عندما يقل ذلك، ويرجع هذا إلى عوامل

مختلفة. ويبرز ابن خلدون صحة هذه الفرضية من خلال تناوله لأسعار السلع سواء كانت ضرورية أو كمالية بقوله: " فتفضل الأقوات (السلع الضرورية) عن أهل المصر ...فترخص أسعارها في الغالب " [6]. وتوضح هذه العبارة بأن السلع الضرورية غالبا ما تكون أسعارها منخفضة لأن الغالبية العظمى من الناس تعمل على إنتاجها لضرورتها، لذلك توجد بشكل أكبر من المطلوب فتفضل وعندها يزداد عرضها فتنخفض أسعارها .

ونلاحظ إن ابن خلدون استعمل لفظ (في الغالب) مما يدل بأن بعدم ثبوت ودوام هذه الأسعار، وأن هناك فترات وعوامل تؤدي إلى تغيرها. ولعل كثرة المشتغلين في السلع الضرورية ويكون ذلك في المجال الزراعي بصفة خاصة جعل ابن خلدون يلاحظ بأن انخفاض الأسعار في هذه السلع يزداد في الانخفاض إلى أن يقارب الصفر (الانعدام) لو لا خوف الناس من التقلبات المفاجئة في هذا المجال .

يقول ابن خلدون :" ولولا احتكار الناس لها (عملية التخزين) لبذلت دون ثمن ولا عوض ".و يقول أيضا :" يكثر ناقلوها فتكثر و ترخص أثمانها"، ويتبين من هذا بأن الأسعار ولاسيما أسعار السلع الضرورية تميل إلى الانخفاض، غير أن هذا الانخفاض هو نسبي وليس مطلقا، غير أنه إذا بقيت الأسعار في هبوط مستمر فإن ذلك يؤدي إلى وقع الضرر بالمتعاملين في هذا المجال ثم يعم الضرر على سائر الأفراد، وذلك للارتباط الوثيق بين المنتجين و المستهلكين .

يقول ابن خلدون : " إذا أستديم الرخص في سلعة أو عرض من مأكول أو ملبوس أو متمول على الجملة، ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق، (ارتفاع الأسعار) فسد الربح والنماء، ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق، فقعد التاجر عن السعي فيها، وفسدت رؤوس أموالهم، واعتبر ذلك أولا بالزرع فإنه إذا أستديم رخصه يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح و الزراعة لقلة الربح فيه وندرته أو فقده، فيفقدون النماء في أموالهم، يجدونه على قلة فإذا الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين، بذلك الصنف الرخيص .وكذا الغلاء المفرط أيضا، وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق"[7].

لقد شرح ابن خلدون بشكل وافي الأثر الذي يحدثه الانخفاض المستديم في الأسعار وقد أشار إلى أن هذا لانخفاض يظهر تأثيره بالدرجة الأولى على السلع الضرورية فذكر أهمها وهي المأكل، والملبس، و المتمول، ثم بين في هذه العبارة أن هذا الانخفاض يمس على الخصوص الزرع الذي هو السلعة الضرورية الأساسية لكل فرد.

إن ابن خلدون بالرغم من أنه ركز على أن انخفاض الأسعار يكون عادة في السلع الضرورية إلا أنه لم يؤكد بأن هذا لأمر هو مطلق و لكنه يبين بأن هذه الظاهرة هي نسبية وإن كانت هي الشائعة، فيقول : "وكذا الغلاء المفرط ". وكأنه يريد أن يقول بأن ما يؤدي إليه انخفاض الأسعار من ضرر يكون كذلك إذا ارتفعت الأسعار بشكل غير طبيعي أو "مفرط" كما يعبر عنه ابن خلدون. وإذا كان الانخفاض المستمر للأسعار يؤدي إلى الضرر والارتفاع المفرط في الأسعار يؤدي كذلك الضرر، وإن تفاوت الضرر بين هذا وذاك فماذا استنتج ابن خلدون ؟ الملاحظ أنه وصل إلى القانون الطبيعي لتغيرات الأسعار وتجنب الضرر فيقول : "وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك، وسرعة حوالة الأسواق " إذن هناك شرطان أساسان لاستقرار معاش الناس وكسبهم، هما التوسط السعري وسرعة حركية السلع في الأسواق.

1ـ3ـ2. أسعار السلع الكمالية .

يرجع في الغالب اقتناء السلع الكمالية إلى فئة الأغنياء و المترفين، فهم المشكلون لجانب الطلب دون غيرهم، ولأن السلع الكمالية ذات خصوصيات جمالية وفنية فإن محترفيها عادة ما يكونون من أصحاب الحرف الموهوبين وهم قلة، وهذا ما يجعل عرض هذه السلع قليلا، ولذلك يتجه الثمن فيها إلى الارتفاع، نتيجة لقلة عرضها واستعداد الأغنياء و المترفين لدفع الثمن المرتفع فيها .

يقول ابن خلدون : " وأما سائر المرافق من الأدم و الفواكه وما إليها، فإنها لا تعمم بها البلوى (قلة طالبيها)، ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين، ولا الكثير منهم على حين، ثم إن المصدر إذا كان متسحرا موفور العمران كثير حاجات الترف، توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق و الاستكثار منها، كل بحسب حاله، فيقصر الموجود منها على الحاجات قصورا بالغا (زيادة الطلب مع بقاء العرض ثابتا) ويبذل أهل الرفاه والترف أثمانها بإسراف لحاجتهم إليها أكثر فيقع فيها الغلاء "[(8)].

و يتبين من هذا التحليل أن السلع الكمالية تتجه أسعارها إلى الارتفاع وذلك:

أ – كثرة الحاجة أي زيادة الطلب نتيجة التقدم الحضاري.

ب– اعتزاز أهل الأعمال بخدمتهم وإنتاجهم على قلتهم مما يجعل العرض محددا.

ج – استعداد الأغنياء و المترفين لبذل مقابل كبير للحصول عليها افتخارا.

إن هذه الأسباب وغيرها تجعل مؤشر أسعار السلع الكمالية في ارتفاع ملحوظ. غير أنه

في مجتمع يمتاز بالحركية نحو التقدم الحضاري فإن الحدود بين السلع الضرورية والسلع الكمالية لا تكون ثابتة و فاصلة، بل هي تتغير مع تغير العمران فيه فتنقلب بعض الكماليات إلى ضروريات، فتصير فيه الأعمال كلها عزيزة و المرافق غالية بازدحام الأغراض عليها من أجل الترف فترتفع أسعارها .

إن ارتفاع أسعار السلع الكمالية وزيادة الطلب عليها تؤدي بدورها إلى توجه الأفراد نحو تعلم صناعة هذه السلع وإتقانها، كما تؤدي إلى زيادة الابتكار و التفنن فيها .

يقول ابن خلدون :"إن الصنائع (السلع الكمالية على وجه الخصوص) إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبيها، وكذلك إذا كانت الصناعات مطلوبة وتوجه إليها النفاق (كثرة الطلب) كانت حينئذ الصناعة التي تنفق سوقها و تجلب للبيع (لارتفاع سعرها) فيجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعات ليكون منها معاشهم"(9).

وهكذا يشرح ابن خلدون دواعي ارتفاع أسعار السلع الكمالية، ويرى بأن العمل الصناعي المنتج للسلع الكمالية يزدهر عند ما تكون الدولة في مراحل التقدم والازدهار حيث ترتقي الجودة و التفنن الى مستوى أعلى يصل درجة الاختراع و الإبداع، وإذا كان هذا حال التقدم و الازدهار فإن ابن خلدون الذي يؤمن بحركية المجتمع يقدم لنا الحالة العكسية حالة التقهقر و التراجع فيقول :"وإذا كانت مطلوبة لم تنفق سوقها ولا يوجد بصر إلى تعلمها فاختصت بالترك، وفقدت للإهمال". وهكذا انتقلت الضروريات إلى كماليات .

2. التحليل الاقتصادي لمحددات الأسعار عند ابن خلدون.

تخضع أسعار كل السلع الموجودة في الأسواق بغرض التبادل إلى التغيرات سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وذلك تبعا للتقلبات السائدة في أسواق هذه السلع، وهذه التقلبات في ظروف الأسواق عادة ما تتبع حالة العرض و الطلب فيري ابن خلدون أنه عندما يكثر الطلب على سلعة ما . ويكون المعرض منها ثابتا يؤدي بميل سعرها إلى الارتفاع، وعندما تكون الكميات المعروضة من السلع كبيرة و الطلب عليها يكون ثابتا فإن الأسعار تميل إلى الانخفاض، أما عندما يكون هناك حوالة في الأسواق بحيث يكون هناك تغير في كل من العرض و الطلب .فإن الأسعار تتغير تبعا لذلك .

2 ــ1. تغير الطلب مع ثبات العرض.

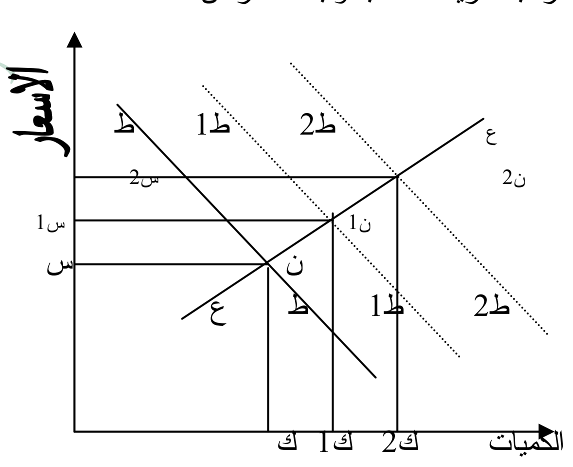
تعرض ابن خلدون إلى ظاهرة تغير الطلب مع ثبات العرض من خلال ما يلي:

2 ــ1ــ1. زيـــادة الطلـــب.يعتقد ابن خلدون اعتقادا جازما بأنه عندما يزيد الطلب ويبقى العرض ثابتا فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

يقول ابن خلدون:" وأما سائر المرافق من الأدم و الفواكه وما إليها فلا يستغرق اتخاذها أهل المصر اجمعين و لا الكثير منهم (ثبات العرض)، ثم إن المصر إذا كان متسحرا موفور العمران كثير حاجات الترف (زيادة الطلب) توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق و الاستكثار منها، كل بحسب حاله فيقصر الموجود (المعروض) منها عن الحاجات (الطلب) قصورا بالغا، (انخفاض الكبير للطلب) ويكثر المتسامون لها وهي قليلة في نفسها فيزدحم أهل الأغراض (زيادة المنافسة) ويبذل أهل الترفيه و الترف أثمانها بإسراف في الغلاء (الارتفاع الكبير في الأسعار) . لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء كما تراه "[10].

إن هذه الظاهرة يمكن تجسيدها عن طريق الشكل البياني رقم 1 و الذي يبين كيف ترتفع الأسعار عندما يزيد الطلب ويبقى العرض ثابتا.

شكل رقم (1) : يبين تغير الأسعار تبعا لزيادة الطلب وثبات العرض.



حيث:- ع ع يمثل العرض
ط ط يمثل الطلب في الحالة العادية
ط1ط1 يمثل زيادة الطلب الحالة1
ط2ط2 يمثل زيادة الطلب الحالة2
ك :الكمية في الظروف العادية
ك1 : الكمية المطلوبة عند زيادة الطلب الحالة 2
س :الثمن عند الطلب العادية
- س1:الثمن عند إنخفاض الطلب

من الشكل رقم (1) نلاحظ أن في حالة التوازن بين العرض و الطلب، فإن خط الطلب (ط ط) يلتقي مع خط العرض (ع ع) عند النقطة "ن" التي تسمى نقطة التوازن ويكون في هذه الحالة السعر التوازني في النقطة "س "، وعندما يرتفع الطلب مع بقاء العرض ثابتا، فإن الخط (ع ع) يبقى ثابتا ويظهر خط طلب جديد (ط1 ط1) و تنتقل نقطة التوازن "ن1" وعليه يتغير السعر نحو الارتفاع وينتقل إلى " س1 " بينما تنتقل الكمية من " ك " إلى " ك1 ". وهكذا يتبين كيف أنه في حالة زيادة الطلب مع ثبوت العرض فإن الأسعار تميل إلى الارتفاع.

أما إذا بقي الطلب في إزدياد مع ثبوت العرض فإن خط العرض (ع ع) يبقى ثابتا بينما يتحرك خط الطلب من(ط1 ط1) إلى المستوى (ط2 ط2) وتنتقل معه نقطة التوازن من " ن1 " الى" ن2 " ويرتفع معها السعر حيث ينتقل من النقطة " س1 " إلى " س2 "، أما الكمية فيطرأ عليها هي الأخرى تغير وتنتقل من النقطة " ك1 " إلى " ك2 " وإذا استمرت هذه الحالة فإنها تؤدي إلى ظهور نقص في السلع المعروضة بشكل ملحوظ تصاحبه زيادة في الأسعار، وهو مايؤدي إلى ظهور ما يسمى بأزمة التضخم.

2 ـ1ـ2. نقص الطلب .

أما إذا انخفض الطلب فإن الأسعار ستنخفض بانخفاضه : يقول ابن خلدون:" فإذا استديم الرخص في سلعة أو عرض من مأكول أو ملبوس أو متمول على الجملة ولم يحصل للتاجر حوالة الأسوق فسد الربح و النماء بطول تلك المدة وكسدت سوق ذلك الصنف فقعد التاجر عن السعي فيها وفسدت رؤوس أموالهم [11]



الشكل رقم : (2) يبين تغيير الأسعار تبعا لنقص الطلب وثبات العرض

. من الشكل رقم(1) نلاحظ إنه في حالة التوازن فإن تقاطع خط الطلب (ط ط) مع خط العرض (ع ع) عند النقطة"ن" نقطة التوازن ويكون عندها السعر هو "س"سعر التوازن، ولكن عندما يرتفع الطلب مع بقاء العرض ثابتا فإن الخط الذي يمثل العرض (ع ع) يبقى ثابتا بينما يتحرك خط الطلب من المستوى التي كان (ط ط) إلى مستوا جديدا هو (ط1 ط1) ويتضح من الشكل رقم(2) إن لما إنخفض من المستوى (ط ط) إلى المستوى الجديد (ط1 ط1) فإنه أدى

إلى انخفاض الكميات (ك) إلى (ك$_1$) وأدى هذا التغير في الطلب إلى تحرك الأسعار نحو الانخفاض وذلك النقطة (س) إلى(س$_1$) . وتلتها انخفاض نقطة التوازن (ن)إلى(ن$_1$).

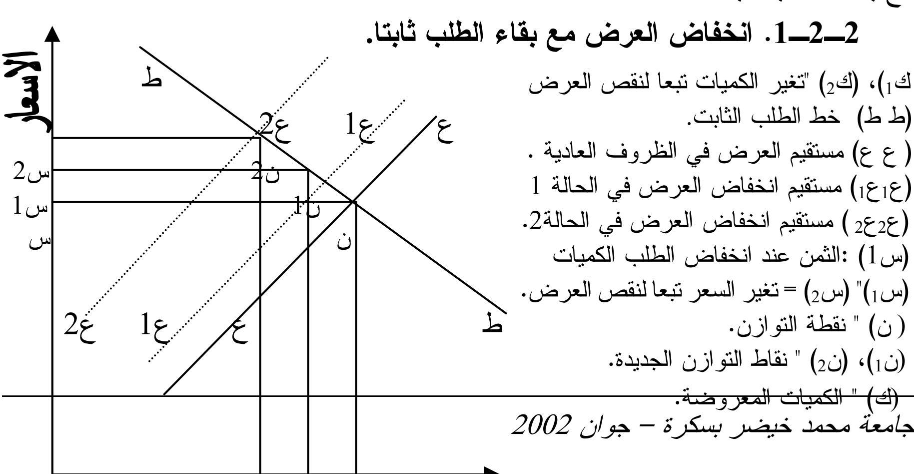
وإذا إستمرت هذه الحالة فإنها تؤدي إلى ظهور انخفاض جديد في الكميات المطلوبة حيث ينتقل خط الطلب من المستوى (ط$_1$ ط$_1$) إلى المستوى (ط$_2$ ط$_2$) فتنخفض معه الكميات المطلوبة من(ك$_1$) إلى(ك$_2$) وهذا يؤدي مرة أخرى إلى انخفاض السعر حيث ينتقل من(س$_1$) إلى (س$_2$) لتصاحبه في ذلك نقطة التوازن (ن$_1$) إلى (ن$_2$) . وهكذا دواليك. فإذا لم تتحرك عملية طلب نحو الأعلى فإن ذلك يؤدي إلى فساد الربح والنماء بطول تلك المدة، مما يؤدي إلى ظهور كساد السلع و ينخفض فيها الطلب.

2 ـــ2. تغيير العرض مع ثبات الطلب:

عندما تسود المنافسة الكاملة في السوق فإنها تساعد على تحديد ثمن السوق وذلك عن تعادل الكلفة الحدية والإيراد الحدي بالنسبة للمنتجين، وهذا يؤدي إلى توسيع المنتجين في زمن قصير عندما ترتفع الأسعار والعكس صحيح، كما في استمرار الثمن في الارتفاع لمدة طويلة فمن شانه أن يشجع منتجين جدد لدخول السوق بمنتجات مماثلة[12].

كما أن انخفاض الأسعار إلى مستوى أوفى لا يشجع على زيادة الإنتاج، مما يضطر بعض المنتجين إلى تقليص الإنتاج أو تخزينه غير أن هذا الوضع فيه مخاطرة قد تكون في بعض الظروف غير محتملة، مما يدفع الكثير من المنتجين والتجار إلى التخلص مما لديهم من منتوجات مهما كانت التضحيات .وسنحاول فيما يلي أن نتطرق إلى حالتي تغير العرض مع بقاء الطلب ثابتا.

2ـــ2ـــ1. انخفاض العرض مع بقاء الطلب ثابتا.



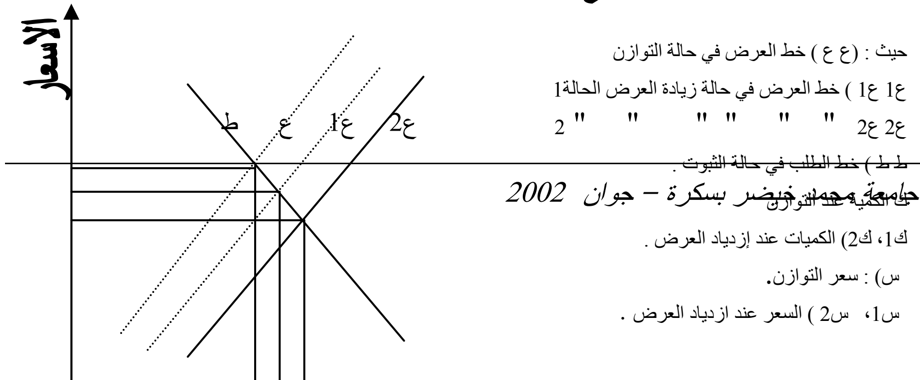
الكميات ك ك1 ك2

من الشكل رقم (2) يتبين إن السعر (س$_1$) الذي يعبر عن السعر التوازني عند النقطة (ن)حيث منحنى العرض (ع ع) في الظروف العادية، وعندما ينخفض العرض ينتقل مستوى العرض التوازني (ع ع) إلى المستوى الجديد (ع$_1$ ع$_1$) وعندها تظهر النقطة (ن$_1$) نقطة التوازني الجديدة، ويرتفع معها السعر حيث ينتقل من النقطة (س) إلى النقطة (س$_1$) ويصحب هذا الارتفاع نقص في الكميات حيث ينتقل من (ك) إلى (ك$_1$) مسجلة انخفاضا ملحوظا .وهكذا إذا استمر انخفاض العرض فإن المستقيم (ع$_1$ ع$_1$) ينتقل الى مستوى آخر هو (ع$_2$ع$_2$) و يصحبه توازن جديد عند (ن$_2$) التي يقابلها ارتفاع جديد في الأسعار حيث تنتقل من (س$_1$) إلى(س$_2$). وهكذا يصاحب انخفاض جديد للكميات من النقطة (ك$_1$) إلى النقطة (ك$_2$) . وهكذا إذا استمر النقص أدى ذلك إلى الانخفاض المستمر في الأسعار.

و بالإضافة إلى ما ذكرناه في محددات القيمة من العوامل التي تؤدي إلى الارتفاع فقد ناقش ابن خلدون عوامل أخرى تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن أهمها الاحتكار حيث يرى أن من بين أهم أسباب نقص الكميات المعروضة لجوء التجار والمنتجين إلى تخزينها وابعادها عن السوق، ليقل المعروض منها فترتفع أسعارها. ويقول :" إن الاحتكار لتحين اوقات الغلاء مشوؤم وأنه يعود على فائدته بالتلف و الخسران "[13]. يبين ابن خلدون بأن هناك من التخزين أحدهما يسمى احتكارا وهو مضر بالعباد ويكون ذلك عندما تكون النية هي حجب السلع لنقل من السوق فيرتفع ثمنها، وهذا مذموم لا سيما إذا كان في الضروريات من السلع ، أما النوع الثاني الذي ناقشه وهو حبس السلع حين تكثر ولتنخفض أسعارها نتيجة الفائض الكبير فيها، لحفظها وإخراجها حين تدعو الحاجة إليها، فهذا في رأيه يعتبر نقل منفعة حيث يقول : "ولولا احتكار الناس لها لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها"[14].

بالإضافة إلى حالة أخرى مشابهة وهي تخزين السلع في بلد تفيض فيه لنقلها إلى بلد تقل فيه هذه السلع و البضائع[15].

2ــ2ــ2. زيادة العرض مع بقاء الطلب ثابتا.



س　　　　　　ن
س1　　　　　　ن1
س2　　　　　　ن2

ط

الكميات　　　ك2 ك1 ك

شكل رقم (4) يبين ارتفاع العرض مع ثبات الطلب.

يتضح من الشكل رقم (4) إذا بقي الطلب ثابتا وبدأت السلع و الكميات المعروضة تزداد فإن خط العرض التوازني (ع ع) ينتقل إلى المستوى الجديد (ع1 ع1) و في هذه الحالة ينتقل الكمية من ك) إلى (ك1) فتؤثر على السلع حيث ينخفض السعر و ينتقل من النقطة (س) التي تعتبر سعر التوازن إلى ما دونها وهي النقطة س1 وإذا استمرت الكميات المعروضة في الزيادة مع بقاء الطلب ثابتا، فإن المستوى الجديد (ع1 ع1) ينتقل إلى مستوى أخر هو (ع2 ع2) وتؤدي هذه الزيادة في الكميات إلى انتقالها من النقطة (ك1) إلى النقطة (ك 2) وهذا يؤثر بدوره على انخفاض الأسعار مرة أخرى حيث ينتقل السعر الجديد من النقطة (س1) إلى النقطة (س2) .وإذا استمر هذا الانخفاض كسدت البضاعة وفسد الربح . ويقول : " إذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهرة أو سنة وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضله تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك فترخص أسعارها"(16). وهكذا يناقش ابن خلدون هذه الحالة بكل علمية و موضوعية ويبين أنه إذا توفر العمل في أي بلد واجتهد كل واحد إلى انتاج ما يكفيه فإن ذلك يؤدي الى زيادة المنتوج عن المطلوب فيزيد العرض وتنخفض الأسعار.

2ـ3. تغيير العرض و الطلب معا

قد يكون التغيير نحو الزيادة في العرض والطلب أويكون العكس أي النقصان في العرض والطلب، وقد يكون التغيير في أحدهما نحو النقصان والأخر نحو الزيادة والعكس صحيح. إن هذه التغييرات يصحبها في كل مرة تغيير الثمن إما بالارتفاع أو الانخفاض أو بالاستقرار.ويمكن أن نناقش حالتين من الحالات السابقة الذكر فيما يلي:

2ـ3ـ1. زيادة الطلب و العرض مع استقرار الأسعار .

يمكن تمثيل حالة زيادة الطلب و العرض مع استقرار الأسعارفي الشكل التالي:

الأسعار

(ط ط) مستقيم الطلب في حالة الاستقرار السعري

(ط1 ط1) مستقيم زيادة الطلب في حالة الاستقرار السعري

(ع ع) مستقيم العرض في حالة الاستقرار السعري

(ع1 ع1) زيادة العرض في حالة الاستقرار السعري

النقطة (س) :الأسعار في حالة استقرارها

ك) : الكميات في حالة التوازن

ك1) : الكميات في حالة زيادة العرض

ك2) : الكميات في حالة زيادة الطلب .

ع1 ع ط1 ط

س

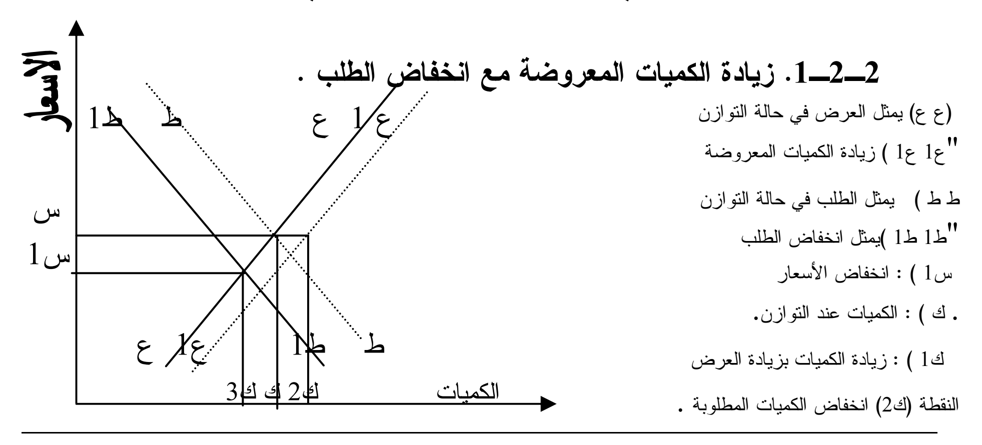
ط1 ط ع1 ع

الكميات ك2 ك1 ك

شكل رقم (5) يبين زيادة العرض و الطلب مع ثبات الأسعار.

يتضح من الشكل رقم ('5) أن السعر (س) بقي ثابتا رغم تغير الكميات المطلوبة المعروضة. فالملاحظ من الشكل (5) أن مستقيم الطلب (ط ط) قد ارتفع إلى مستوى أعلى هو (ط1 ط1) مع بقاء الثمن ثابتا، غير أن الكميات قد زادت فانتقلت من النقطة (ك) إلى (ك1)، وكذلك الأمر عندما زادت الكميات المعروضة مع بقاء الثمن مستقرا فإن نقطة الكميات الجديدة زادت مع الطلب لتصل إلى النقطة(ك2) . يقول ابن خلدون: "إن تفاضل الأمصار و المدن في كثرة الرزق لأهلها، ونفاق الأسواق، وإنما هو في تفاضل عمرانها "[17]. بهذا ربط ابن خلدون نفاق الأسواق (أي حركة السلع والخدمات وزيادة المعروض من السلع ونفاذها) بالتقدم و الازدهار ، وإن ارتفاع الدخول يؤدي إلى زيادة الطلب، كما يساعد استقرار الأسعار على نفاذ السلع و الخدمات من السوق، فيشجع على زيادة إنتاجها وعرضها، وكهذا تكون هناك حركية سلعية تؤدي إلى زيادة الانتعاش الاقتصادي.

2ــ2ــ1. زيادة الكميات المعروضة مع انخفاض الطلب .



شكل رقم (6) يبين زيادة العرض مع إنخفاض الطلب.

يتضح من الشكل أنه في حالة انخفاض الطلب بالرغم من زيادة الكميات المعروضة فإن السعر سينخفض وينتقل من ا(س) الى (س1) التي تحدث نتيجة انتقال خط الطلب إلى (ط1 ط1)، ومع هذا الانتقال تنقص الكميات المطلوبة فتتحرك من النقطة (ك) نقطة التوازن نحو الانخفاض إلى النقطة الجديدة (ك2). يقول ابن خلدون: " فإذا الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص، وكذا الغلاء المفرط أيضا، وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق "(18).

وفي أخر هذا التحليل المختصر لمحددات الأسعار عند ابن خلدون تبين لنا و من خلال عبارته الأخيرة أن خير الحالات هي التوسط في الأسعار الناتج عن سرعة حركية السلع و البضائع في السوق من خلال آلية العرض و الطلب .

خاتمة

بعد أن تطرقنا لنظرية الأسعار عند ابن خلدون يتبين لكل باحث موضوعي أن ابن خلدون تعرف على هذه النظرية بشكل علمي، مما يجعله يسجل سبقا علميا وتاريخيا في هذا المجال.

الهوامش

1- عبد الرحمان بن خلدون: المقدمة ، دار القلم بيروت، ص 364 .

2- المقدمة ص 365 .

3- أحمد شوقي دنيا: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر و التوزيع، مكة المكرمة، 1993 ص.62

4- المقدمة ص 365 .

5- المقدمة ص 400 .

6- المقدمة ص 363 .

7- المقدمة ص 388 .

8- المقدمة ص 363 .

9- المقدمة ص .413

10- المقدمة ص 365 .

11- المقدمة ص 366 .

12- سيد سوربجي عبد المولى: الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، الاسعار و النقود، ادارة الثقافة و النشر السعودية 1989، ص .17

13- المقدمة ص 397 .

14- المقدمة ص 363 .

15- سيد سوربجي عبد المولى: الرجع السابق، ص .19

16- المقدمة ص 397 .

17- المقدمة ص 395 .

18- المقدمة ص 398 .